

## تحليل واقع الرقابة المالية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات التعليم العالي

م.م صلاح مهدي جواد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة كربلاء

أ. د.حاکم محسن محمد  
عميد كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة كربلاء

### المقدمة

تواجه مؤسسات التعليم العالي في وقتنا الحاضر تحديات عدة من بينها التطورات العلمية والمعلوماتية الواسعة التي حدثت وتحدث في العالم، الامر الذي يتطلب من هذه المؤسسات التكيف مع الاتجاهات الحديثة من خلال تطوير نشاطاتها المتنوعة لمواكبة هذه التطورات السريعة. ويأتي هذا البحث للتعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي التي لها دور واضح في تطور المجتمعات لاقتربانها بالفكر والعلم والحضارة، وتساهم في اعداد القيادات الكفوءة التي تؤدي الى انجاز مهماتها على افضل حال. لذلك لا تستطيع مؤسسات التعليم العالي ان تؤدي وظائفها بنجاح وفاعلية ما لم يكن هنالك تخطيط سليم وتنظيم واضح واتصال فعال، واتخاذ قرارات رشيدة، وتقويم الاداء الموضوعي، واخيراً تحقيق رقابة مستمرة. وعلى عكس ذلك، فان اي مؤسسة (جامعة) من هذه المؤسسات، لا تمارس هذه الوظائف، فانها

بالتأكيد ستكون فاشلة في تحقيق ما تهدف اليه. لذلك يجب ان تدرس من فترة لآخرى ما تم وضعه من اهداف لتقويم اداء انشطتها او القيام بتطوير اهدافها المرسومة لزيادة فاعليتها.

وتعد عملية الرقابة من اهم العمليات الاساسية لادارة المؤسسة التعليمية والتي من خلالها يمكن معرفة مدى انجاز الانشطة المختلفة لاهدافها بفاعلية وكفاءة .

وبالتالي فاذا ما تم بناء جهاز رقابي كفوء، فان هذا سيؤدي الى زيادة كفاءة العاملين في المؤسسة التعليمية من خلال انجازهم لاعمالهم بفاعلية اكبر وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة.

### اولاً: منهجية البحث

#### مشكلة البحث

تركز مشكلة البحث على تعرض مستوى الاداء الوظيفي للعاملين في وحدات الرقابة المالية في مؤسسات التعليم العالي لبعض العوامل التي تؤثر في مستوى اداءهم الوظيفي. ويحاول الباحثان ان يناقشا بالاختبار والتحقيق الاحصائي هذه العوامل والظروف من خلال تحليل واقع عمل هذه الوحدات وذلك من وجهة نظر العاملين فيها.

#### ب - هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل واقع وحدات الرقابة المالية في الجامعات العراقية وذلك من وجهة نظر العاملين في هذه الوحدات، والتعرف على العوامل التي تؤثر في عمل وحدات الرقابة المالية.

#### ج- فرضية البحث

يستند البحث على الفرضية الاساسية الآتية :

ان تحليل واقع الرقابة المالية في الجامعات العراقية من وجهة نظر العاملين في هذه الوحدات، يمكن ان يساعد في معرفة العوامل التي من شأنها ان تؤثر في عمل هذه الوحدات وتحليلها ودراستها ووضع الحلول المناسبة بصددھا.

ع- الدراسات السابقة

بهدف تسليط الضوء على ما جاء في الادبيات المتعلقة بهذا الموضوع من دراسات، بقصد تقويم مدى الاستفادة منها في اعداد البحث ، ومن ثم تحديد موقع البحث بين هذه الدراسات، فانه سيتم عرض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وكالاتي:

١- دراسة عبد المجيد وشاكر ١٩٩٠

اوضحت هذه الدراسة بان الرقابة هي المرحلة الاعم في العملية الادارية، اذ لا يتم تقويم الاداء بشكله الموضوعي دون هذه المرحلة التي تمثل الجانب الوقائي فيها، وهي بالتالي تكون المقياس الذي يراقب الانشطة المختلفة في المؤسسة.

٢- دراسة الابراهيمي ٢٠٠٠

لقد درس الابراهيمي دور وحدات الرقابة في الجامعات مؤكداً على ضرورة وجود النضج الاداري لدى المراقب المالي، بحيث يجعله يعمل على الارتقاء بمستوى وظيفته على احسن ما يرام، كما اوضحت الدراسة بان الرقابة هي المرحلة الاساسية والمهمة في العملية الادارية، اذ تتوقف عليها عملية تحديد الفروقات او الانحرافات والوقوف على اسبابها لاغراض تقويم الاداء. وبذلك تصبح كأداة فعالة تراقب عمل الوحدات الادارية الاخرى في الجامعة.

### ٣- دراسة Wanger ١٩٧٧

اوضحت هذه الدراسة بان الجامعات تمثل خزيناً من المعلومات ووعاء ينهل منه الاخرين الناشدون للتطور، اذ انها تجهزهم بالمهارات والخبرات المطلوبة، اما بالنسبة لعملية الرقابة فتمثل اهم العمليات الاساسية لادارة الجامعة، اذ تتوقف عليها كفاءة الادارة وفاعليه الانتاج، ومن ثم تحقيق الاهداف. وتوصل الى نتيجة مفادها ان بناء جهاز رقابي قوي، يؤدي الى ارتفاع مستوى انتاجية العاملين وانجاز الاعمال بفاعلية.

### ٤- دراسة Etton ١٩٨٧

لقد درس Etton دور الانشطة الرقابية في الجامعات مؤكداً على ضرورة ان تغير الجامعات من مواقفها من الوحدات الرقابية فيها وذلك بتفعيل أنشطة هذه الوحدات وبما يساير التطورات العلمية الحديثة.

من خلال العرض اعلاه للدراسات السابقة، يتضح ان مجال اهتمام تلك الدراسات لم يكن مشابهاً لموضوع البحث هذا، بل كان البعض منها يسلط الضوء على موضوع الرقابة في الجامعات بشكل عام والبعض الاخر كان يتناول بحث واقع الرقابة الادارية في الجامعات ايضاً، في حين تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الرقابة المالية من وجهة نظر العاملين في مؤسسات التعليم العالي، وعلى هذا الاساس تعد هذه الدراسة استكمالاً مع ما قدمت من دراسات سابقة.

### هـ- مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المتمثلة بالجامعات العراقية، وهي كل من جامعة كربلاء، جامعة الكوفة، جامعة بابل، جامعة القادسية، وجامعة اهل البيت، أما عن عينة البحث، فقد تم

اختيار عينة من العاملين في وحدات الرقابة المالية للجامعات المذكورة، كون البحث يتناول الرقابة المالية في مؤسسات التعليم العالي.

#### و- أسلوب البحث

يتمثل أسلوب البحث باستبانة (انظر الملحق/ الاستبانة) وزعت على افراد العينة، وقد اشتملت الاستبانة على جزئين:

**الجزء الاول :** تضمن معلومات عامة عن الاشخاص المجيبين عن الاستبانة مثل (الجنس، الحالة الاجتماعية، التحصيل الدراسي، عدد سنوات الخدمة في العمل الرقابي، الجامعة التي يعمل بها، عدد الوحدات التدريبية التي التحق بها).

**الجزء الاخر:** ركز هذا الجزء على مجموعة من الاسئلة توضع امام المجيب بمحاور مختلفة تنسجم وفرضية البحث وتحققا لهدفه ليختار من هذه الاسئلة ما يعكس واقع عمل الرقابة المالية في الجامعة التي يعمل بها.

والجدير بالذكر، ان الباحثين قاما بتوزيع (٢٧) استبانة استبانة، وقد بلغت نسبة الاسترجاع ١٠٠% من تلك الاستمارات.

وقد تم صياغة اسئلة الجزء الثاني من الاستبانة بشكل يساعد في عملية القياس، إذ اعتمد مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس التي تتراوح القياسات فيه بين خمسة درجات وتفي أتفق تماماً وبين درجة واحدة وتفي لأتفق اطلاقاً.

#### ز- المعالجة الاحصائية

استناداً الى طبيعة فرضية البحث ووصولاً الى هدفه، تم استخدام بعض الاساليب الاحصائية الوصفية. فقد استخدمت النسب التكرارية في تحليل المعلومات العامة والديمغرافية لافراد عينة البحث، بينما استخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري في تحليل المعلومات الواردة في اسئلة

المقياس. هذا وقد اعتمد الباحثان، الوسط الفرضي (٣) ثلاثة كمعيار لقياس وتقييم الدرجة المستحصل عليها، والمتعلقة باستجابات المبحوثين، وذلك ضمن التقدير اللفظي لأوزان الاستبانة، علماً بان الوسط الفرضي (٣) هو عبارة عن معدل اعلى درجة في المقياس (٥) واوطأ درجة فيه (١) اي ان

$$\left(3 = \frac{1+5}{2}\right)$$

ثانياً : الخلفية النظرية للبحث

#### أ - مفهوم وطبيعة الرقابة المالية

ان جميع الوحدات الاقتصادية، سواء أكانت انتاجية ام خدمية، وفي اي مجتمع كان، مرهون وجودها واستمرارها بمدى تنفيذها للاهداف والنتائج او جودة الخدمة التي تقدمها لذلك المجتمع. وهي لكي تستطيع تحقيق هذه الاهداف ينبغي ان تمتلك موجودات اساسية لاداء الاعمال من تجهيزات مختلفة، فوائين وانظمة وتعليمات خاصة، صلاحيات قانونية وادارية مختلفة، خطط انتاجية او خدمية قصيرة ومتوسطة او بعيدة المدى، خطط ادارية ومالية متخصصة لتحقيق الخطط الانتاجية او الخدمية، اساليب وانماط متنوعة، وغيرها كثير من متطلبات وضروريات العمل. لذلك فان اعمال الرقابة المالية، ينبغي ان تكون على معرفة تامة باهداف وغايات الوحدات الاقتصادية، ذلك لان هذا سيساعد في تفهم طبيعة الخطط الانتاجية والخدمية الموضوعة والتحقق من مستوى تنفيذها، ومن ثم تحديد اسباب الانحرافات الحاصلة في التنفيذ بدقة تامة.

وعليه ووفق المنظور اعلاه، فقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الرقابة المالية. فقد عرفت بانها الانشطة التي تركز على تحديد المتحقق ومقارنته

بالمخطط في سبيل حصر الفروق وتحديد الانحرافات والوقوف على اسبابها واقتراح معالجتها (العبيدي، ١٩٩١ : ٨).

كما عرفت الرقابة المالية بأنها: وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقيق الاهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد لها، وهي بذلك تستهدف قياس الجهد بالنسبة للأهداف المراد تحقيقها (٤٢ : ١٩٧٩، Erie&Koher).

وعرفت أيضاً بأنها فحص منظم للبيانات المالية والسجلات والعمليات ذات الصلة لتحديد الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والسياسات الادارية او المتطلبات الاخرى (٣ : ١٩٨٢، Glezen & Taylor).

#### ب- اهداف الرقابة المالية

لقد قامت المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية (انتوساي) بصياغة اهداف الرقابة المالية وكالاتي<sup>(٣)</sup> :

١- الاسهام في المحافظة على المال العام من خلال تطبيق الانظمة والقوانين والتعليمات النافذة والتي يجب مراعاتها عند تنفيذ ما تم التخطيط له، واجراء المقارنة بين ما هو مخطط وما تم فعله لغرض تحديد الانحرافات والمطالبة بتصحيحها.

٢- التأكد من ان ادارة الاموال العامة قد تمت على نحو فعال وكفوء واقتصادي.

٣- تحديد الاشخاص والجهات المسؤولة عن الانحرافات.

---

(٣) للاطلاع على تفصيلات هذه الاهداف، راجع ملف الموضوعات التي نوقشت في المؤتمر الدولي الثاني عشر لمنظمة الانتوساي المنعقد في سدني باستراليا عام ١٩٨٦ بعنوان (رقابة الاداء)

٤- مطالبة الجهات التنفيذية في وضع اجراءات احترازية لمنع ارتكاب المخالفات في ادارة الاموال العامة او في اقل تقدير اتخاذ الاجراءات الكفيلة التي تجعل امكانية ارتكاب مثل هذه المخالفات اكثر تعقيداً

### ج- مراحل تنفيذ الرقابة المالية

تمر عملية تنفيذ الرقابة المالية بعدة مراحل وكالاتي: (العبيدي، ٩١: ١٣)

١- مرحلة التحقق من المخطط والتعرف بدقة على تفاصيله: أذ ينبغي التعرف على المقاييس والمعايير التي يستند اليها في الحكم على الاعمال التنفيذية. وتتمثل هذه المعايير بالمخطط الموضوعة والسياسات المتبناة من قبل الادارة والقوانين والانظمة النافذة.

٢- مرحلة التحقق من مستوى وطبيعة الانشطة المنفذة: أذ يتم من خلال هذه المرحلة التعرف على طبيعة الانشطة المنفذة من خلال المعلومات التي يتم الحصول عليها والاجراءات التي يتبعها المراقب في الحصول على ادلة الاثبات. هذا وللوحدة المحاسبية دور كبير في توفير هذه المعلومات.

٣- مرحلة مقارنة المنفذ بالمخطط وتحديد الفروقات او الانحرافات: على الرغم من بساطة هذه المرحلة قياساً بالمرحلتين السابقتين، الا انها تهيء المادة الاساسية اللازمة لتحليل الانحرافات وتفسيرها وتوضيح اسباب حدوثها.

٤- مرحلة تحليل الانحرافات وتفسيرها: تشكل المرحلة الرابعة من مراحل الرقابة المالية جوهر اعمال الرقابة المالية واهمها. فبعد انجاز المراحل الثلاث الاولى، تنهياً لاجهزة الرقابة المعلومات والوسائل اللازمة لتفسير وتوضيح وتحليل الانحرافات والفروق التي حددتها أنشطة الرقابة. فاثبات وقوع الانحرافات والاختفاء نتيجة لعدم التقيد بالقوانين والانظمة والتعليمات،



هي من الاعمال الأولية لهذه المرحلة. اما تحليل الانحرافات والفروقات بين المنفذ والمخطط وتحديد اسبابها فان ذلك من مستلزمات اعمال التحليل المالي الرئيسية.

مع الاشارة الى ان عملية التحليل لا تتناول فقط توضيح اسباب حدوث الانحرافات بل اقتراح ما يجب اتخاذه لتحسين انشطة المنشأة الاقتصادية وتعديل الاجراءات وفق الخطة المطلوبة.

٥- مرحلة المتابعة لتأمين ازالة الانحرافات وتحقيق التوافق بين المنفذ والمخطط:

ان الرقابة المالية تنعكس من خلال مدى تطبيق مقترحات المراقب المالي، لذا فمن الضروري ان يكون هناك متابعة للتأكد من مدى ازالة نقاط الخلل في العمل التنفيذي والتأكد بالتالي من تحقيق التوافق بين المخطط والمنفذ والا فان الانشطة الرقابية تصبح عديمة الفائدة. (Glezen & Taylor, 1982, 6-5)

#### ٤- انواع الرقابة المالية

يمكن تقسيم الرقابة المالية الى عدة انواع وحسب المجال الذي ينظر اليه في عملية التقسيم وكما يأتي :

١- من حيث ارتباط الرقابة بعملية الصرف او من حيث الزمن الذي تمارس فيه :

يمكن تقسيم الرقابة الى رقابة لاحقة، سابقة، ومرافقة لعملية الصرف.

أ- الرقابة اللاحقة: يقصد بها مراجعة وفحص المعاملات الحسابية والمالية واي نشاط اقتصادي في المدة اللاحقة لإتمام عملية التنفيذ. ويتم بالرجوع الى فحص المستندات والسجلات المحاسبية الخاصة بصرف الاموال وتحصيلها والكشف عن المخالفات المالية والاختفاء الفنية ومدى مطابقة هذا الصرف

للاعتمادات المخصصة في الميزانية مع التأكد من مراعاة تطبيق القوانين واللائحة.

ب- الرقابة السابقة : وهي الرقابة التي تستهدف رقابة مشروعية التصرفات المالية قبل تنفيذها، فقد تقع الرقابة اما في البداية قبل انجاز الاجراءات الخاصة بالتصرف المالي، أو يطلب اتخاذها لغرض الصرف على الاعتمادات المخصصة في الموازنة، او تقع على التصرف المالي من خلال الالتزام بالارتباط المالي على الاعتمادات وقبل وقوع هذا الارتباط او تقع على التصرف المالي قبل دفع النقود التي التزم بها.

ج- الرقابة المرافقة او المتابعة للتنفيذ : مع تعقد الحياة الاقتصادية وتضخم مسؤوليات الادارة العامة واتساع اعمالها، وجد نظام جديد للرقابة يتميز بالمراجعة اولا باول للخطوات التنفيذية التي تقوم بها الوحدات ومطابقة هذه الخطوات مع الخطة الموضوعية. وتتوزع مسؤوليات هذه الرقابة على ثلاث مستويات رئيسية وهي المتابعة داخل الوحدة الادارية، والمتابعة من قبل الوزارة المشرفة على اعمال الوحدات التنفيذية، والمتابعة من قبل الاجهزة الرقابية المتخصصة.

٢- من حيث الجهة التي تتولاها : يمكن تقسيم الرقابة من حيث الجهة التي تتولاها الى نوعين، رقابة داخلية ورقابة خارجية.

أ- الرقابة الداخلية : يمكن ان ينظر اليها من منظارين الاول انها رقابة السلطة التنفيذية على نفسها، او انها رقابة ادارة المشروع على نفسها. فيقصد برقابة السلطة التنفيذية هي الرقابة التي تباشرها السلطة التنفيذية على اجهزتها التنفيذية اي على وحداتها المختلفة للتأكد من ان جميع الاعمال المنطة بها تسير وفقاً للنهج الموضوع وضمن الاهداف السياسية

والاجتماعية والاقتصادية التي خططتها السلطة التنفيذية لنفسها واقرتها السلطة التشريعية.

اما عن رقابة المشروع على نفسه، فتعرف بانها :الخطة التنظيمية وجميع الاساليب والاجراءات التي تتبعها الادارة لحماية اصول المشروع وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية والعمل على الالتزام بسياسات المشروع وتقويم كفاءة عملياته.

ب- الرقابة الخارجية : هي الرقابة التي تمارس من قبل جهة خارجة عن

المشروع وتقسّم الى قسمين حسب الجهة التي تتولاها:

اولاً: رقابة مكاتب مراقبي الحسابات: ان نطاق هذه الرقابة يمتد الى الشركات الخاصة واحياناً الى الشركات المختلطة والعامّة. ويقتصر الهدف من هذه الرقابة على التأكد من سلامة البيانات المثبتة في السجلات ومدى الاعتماد عليها.

ثانياً : رقابة اجهزة الرقابة المالية العليا :

توصف هذه الرقابة بانها رقابة عليا وذلك للتمييز بينها وبين بقية انواع الرقابة الاخرى وذلك للتدليل على سمو مركزها من حيث السلطة القانونية لرقابتها ولاكتمال خصائصها وشموليتها. ويمتد نطاق هذا النوع الى الاموال العامة التي تعود للدولة من حيث حمايتها ورفع كفاءة استخدامها.

٣- من حيث النطاق : يمكن ان تصنف الرقابة المالية من حيث النطاق الى رقابة جزئية ورقابة كاملة.

أ- الرقابة الجزئية : هي الرقابة التي تقتصر على جزء من الانشطة وفي الغالب يتم مراقبة ذلك الجزء بشكل شامل.

ب- الرقابة الكاملة : هي الرقابة التي تمتد الى جميع أنشطة المشروع المختلفة بشكل شامل.

٤- من حيث موقع تنفيذ الرقابة : يمكن تقسيم الرقابة من حيث الموقع الذي تتم فيه الرقابة الى نوعين :

أ- الرقابة المالية التي تتم في موقع المراقب : اي في موقع الجهة التنفيذية التي يتم مراقبة اعمالها. وتهدف اساساً للتحقق من صحة المستندات الحسابية والمالية.

ب- الرقابة المالية التي تتم في موقع المراقب : اي الجهة التي تتولى عملية الرقابة . ففي بعض الاحيان قد يستدعي بعض الاشخاص لمساءلتهم على بعض الاعمال او لمناقشة التقارير الموضوعه من قبلهم.

ثالثاً : تحليل ومناقشة النتائج:

بعد تفريغ اجابات المبحوثين من واقع الاستبانة التي وزعت عليهم وتحليل البيانات في ضوء هدف البحث وفرضيته، تم التوصل الى ما يلي :

١- خصائص عينة البحث للاسئلة المتعلقة بالمعلومات العامة.

يتضح من تحليل نتائج الجزء الاول من الاستبانة (جدول رقم (١)) ان ٨١% من المجيبين لهم خدمة في العمل الرقابي تتجاوز ٥ سنوات، كما يلاحظ ان ما نسبته ٨٩% مؤهلين تأهيلاً اكااديمياً ملائماً، اذ هم من حملة درجة الدبلوم الفني كحد ادنى، ناهيك عن انهم من تخصص المحاسبة، وهذا ما يعزز الثقة بالنتائج التي تم الحصول عليها. نضف الى ذلك، الى ان الثقة قد تزداد اكثر اذا كنا قد استنتجنا بان ما نسبته ٧٨% من المجيبين كانت عدد مشاركاتهم في الوحدات التدريبية (٢) كحد ادنى. ولكن ما يلاحظ من الجدول ادناه انه بالرغم من تحقق حالة التوافق بين الجامعات من حيث عدد الافراد

الذين يعملون بصفة مراقب مالي وبواقع (٧) افراد لكل من جامعة كربلاء  
وجامعة الكوفة مقابل (٦) افراد لكل من جامعة بابل وجامعة القادسية، الا ان  
هذا لا ينطبق على جامعة اهل البيت التي يعمل فيها مراقب مالي واحد فقط،  
كذلك يلاحظ ان عدد الاناث له الغالبية ضمن عينة البحث، إذ كانت نسبة  
الاناث ٧٨%، اما بالنسبة الى الحالة الاجتماعية لافراد العينة المبحوثة، فقد  
بلغت نسبة المتزوجين ٤٤% بينما بلغت نسبة العزاب ٥٥%.

## جدول رقم (١)

### خصائص عينة البحث

رقم السؤال	السؤال	بدائل الاجابة	العدد	النسبة المئوية
١	الجنس	ذكر	٦	%٢٢
		انثى	٢١	%٧٨
		المجموع	٢٧	%١٠٠
٢	الحالة الاجتماعية	متزوج	١٢	%٤٤
		اعزب	١٥	%٥٦
		ارمل	-	-
٣	التحصيل الدراسي	المجموع	٢٧	%١٠٠
		ابتدائية	-	-
		متوسطة	-	-
		ثانوية	٣	%١١
		دبلوم فني	١٠	%٣٧
		بكالوريوس	١٣	%٤٨
		ماجستير	١	%٤
		دكتوراه	-	-
		المجموع	٢٧	%١٠٠
		٤	سنوات الخدمة في العمل الرقمي	١-٥ سنة
٦-١٠	٩			%٣٣
١١-١٥	٦			%٢٢
١٦-٢٠	٥			%١٩
٢١-٢٥	٢			%٧
٢٦-٣٠	-			-
٣١ سنة فأكثر	-			-
المجموع	٢٧	%١٠٠		
٥	الجامعة التي تعمل بها	كربلاء	٧	%٢٥,٩٣
		الكوفة	٧	%٢٥,٩٣
		بابل	٦	%٢٢,٢٢
		القادسية	٦	%٢٢,٢٢
		اعل البيت	١	%٣,٧
		المجموع	٢٧	%١٠٠
٦	عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها	١	٦	%٢٢,٢٢
		٢	٣	%١١,١١
		٣	٤	%١٥
		٤	٨	%٢٩,٦٣
		٥	٣	%١١,١١
		اكثر	٣	%١١,١١
المجموع	٢٧	%١٠٠		

٢- خصائص عينة البحث للاسئلة المتعلقة بالمقياس

بعد اجراء المعالجة والتحليل الاحصائي للنتائج التي تم الحصول عليها والمتعلقة بالجزء الثاني من الاستبانة حصلنا على الاوساط الحسابية

الموزونة ( $\bar{XIV}$ )، والانحرافات المعيارية (SD) لاستجابات المبحوثين والتي تمثل رداً لاسئلة المقياس.

المحور الاول : عرض النتائج المتعلقة بطبيعة الرقابة المالية في المؤسسات الجامعية.

يشير الجدول رقم (٢) الى التحليل الاحصائي لاستجابات المبحوثين على طبيعة الرقابة المالية في مؤسساتهم الجامعية. اذ يتضمن الجدول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية .

### جدول رقم (٢)

يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على طبيعة الرقابة المالية في مؤسساتهم الجامعية.

ت	الفقرات	الوسط الحسابي الموزون ( $\bar{XIV}$ )	الانحراف المعياري SDi
١	الرقابة في مؤسساتنا الجامعية تعتمد على الملاحظات الشخصية	٢,٨٥	١,٤٦
٢	الرقابة في مؤسساتنا تعتمد على الصدفة.	٢,٦٣	١,٤٧
٣	الرقابة في مؤسساتنا لاحقة لكشف الانحرافات.	٣,٤	١,٣٩
٤	تركز الرقابة في مؤسساتنا على التسبب والاهمال في الواجبات الرسمية.	٣,٧٦	١,٤٨
٥	تركز الرقابة في مؤسساتنا على كمية الانحراف	٣,٢٢	١,٤٢
٦	تركز الرقابة في مؤسساتنا على الهنر في الطرقات والمصادر والاموال.	٣,٤٨	١,٥٣
٧	الرقابة في مؤسساتنا تركز على المستندات والسجلات.	٣,٤٨	١,٥٣
٨	يقوم نظام الرقابة بمقارنة ماتم تنفيذه من قبل العاملين بما هو مخطط له.	٣,٤٤	١,٥٢
٩	تركز الرقابة على جودة (التقن) الانجاز.	٣,٦٣	١,٤٢
١٠	تملك ادارة المؤسسة نظام رقابي يتسم بالكفاءة العالية.	٤,١٥	١,٠٣
١١	تركز الرقابة على اجراءات وقائية مانعة لحدوث خلل او انحراف ما.	٣,٤٤	١,٣٩
١٢	الرقابة في مؤسساتنا دائمة ومستمرة.	٤,٥٦	٠,٥١
١٣	يتبع نظام الرقابة وسائل موضوعية ومتنوعة.	٤,٥٦	٠,٥١
١٤	تهدف عملية الرقابة الى تطوير كفاءة اداء العاملين.	٣,٧	١,٣٨
١٥	تهدف عملية الرقابة الى البحث عن الخطأ من اجل معالجته.	٣,٤٤	١,٥٢
	الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري العام.	٣,٥٤	١,٤٣

يتضح من خلال النتائج النهائية الواردة في الجدول اعلاه، ان هنالك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام ( $\bar{XIV}$ ) الخاص بطبيعة الرقابة المالية في

المؤسسات الجامعية، اذ بلغ (٣,٥٤)، وبانحراف معياري عام قدره (١,٤٣). اذ نجد ان الوسط الحسابي الموزون العام اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣)، وهذا يعني ان الفقرات الواردة ضمن محور طبيعة الرقابة المالية كانت واضحة بالنسبة للمبحوثين بدرجة كبيرة وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية، وقد يعزى وضوح رؤية المبحوثين لذلك لسبب رئيسي وهو انهم يفهمون جيداً طبيعة الرقابة المالية في مؤسساتهم الجامعية وما يؤيد وجهة النظر هذه، حصول ما بنسبته ٨٧% من الفقرات التي تدور على محور طبيعة الرقابة المالية على اوساط حسابية موزونة اكبر من الوسط الفرضي، بحيث ان هذا يعكس بان المبحوثين متفقون على ان الرقابة في مؤسساتهم الجامعية تتسم بالكفاءة العالية لانها وقائية ومانعة لحدوث الانحرافات اضافة للمميزات الاخرى التي توضحها نتائج الجدول اعلاه، وهذا يعود الى ان اكثر المبحوثين الذين يعملون في وحدات الرقابة المالية يتسم عملهم بالكفاءة العالية رغم ان ما نسبته ٤٤% منهم يتحملون مسؤولية اجتماعية اكثر، وان اغلبهم تتوفر لديه خدمة طويلة في مجال العمل الرقابي، وهذا ما تم ذكره عند وصف عينة البحث، فضلاً عن أنهم يعملون جاهدين بالارتقاء بمستوى هذه الوظيفة.

**المحور الثاني :** عرض النتائج المتعلقة بالمؤهلات العلمية والخبرة الفنية والقدرة على الاشراف.

يشير الجدول رقم (٣) الى التحليل الاحصائي لاستجابات المبحوثين المتعلقة بالمؤهلات العلمية والخبرة الفنية والقدرة على الاشراف. اذ يتضمن الجدول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية.



### جدول رقم (٣)

يوضح الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لاستجابات  
المبحوثين حول المؤهلات العلمية والخبرة الفنية والقدرة على الإشراف

ت	الفقرات	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري
١	التأهيل العلمي المناسب لإداء عملياتهم الرقابية	٣,٧٤	١,٤٠
٢	الخبرة الفنية لإداء عمليات الرقابة المالية	٣,٢٦	١,٥٣
٣	القدرة على إصدار الأحكام بشكل موضوعي	٣,٥٢	١,٥٠
٤	المكانة التنظيمية التي تسمح له بتحمل المسؤوليات وانجاز الأعمال بحرية كافية	٣,٢٢	١,٤٢
٥	الإشراف الكافي على تنفيذ المهام المطلوبة	٣,١١	١,٤٢
	الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري العام	٣,٣٧	١,٤٥

يتضح من خلال النتائج النهائية الواردة في الجدول أعلاه، أن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام الخاص بالمؤهلات العلمية والخبرة الفنية والقدرة على الإشراف، إذ بلغ (٣,٣٧) وانحراف معياري عام (١,٤٥). إذ نجد أن الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣)، وهذا يعني أن الفقرات الواردة ضمن محور المؤهلات العلمية والخبرة الفنية والقدرة على الإشراف كانت واضحة بالنسبة للمبحوثين بدرجة كبيرة وفقاً لوجهة نظرهم بهذا الشأن. وقد تعزى حالة الوضوح هذه لسبب رئيسي وهو أن أكثر المبحوثين الذين يعملون في وحدات الرقابة، لهم من التأهيل العلمي والخبرة الفنية ما يجعلهم كفولين في مجال عملهم إلى الحد الذي يولد لديهم القدرة في إصدار الأحكام بخصوص القضايا الرقابية التي قد يواجهونها. والحقيقة، أن ما يعزز الثقة بما يمتاز به المبحوثون في مجال عملهم، حصول جميع فقرات هذا المحور على أوساط حسابية موزونة أكبر من الوسط الفرضي، بحيث أن هذا يعكس بأن غالبية المبحوثين متفقون على ما ورد من فقرات ضمن هذا المحور، بسبب انسجامها مع ما يمتازون به.

المحور الثالث : عرض النتائج المتعلقة بمدى الالتزام باخلاقيات المهنة.  
يشير الجدول رقم (٤) الى التحليل الاحصائي لاستجابات المبحوثين المتعلقة بالالتزام باخلاقيات المهنة. اذ يتضمن الجدول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية.

#### جدول رقم (٤)

يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حول الالتزام باخلاقيات المهنة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري
١	القيادة	٤,٦٤	٠,٤٩
٢	الالتفات في تنفيذ الاعمال	٤,٥٢	٠,٥١
٣	الاحلاص في العمل	٤,٥٩	٠,٥٠
٤	تجنب الامور غير التكنولوجية التي تخص العمل	٤,٤٤	٠,٥١
٥	عدم الدخول في اعمال تؤثر سلباً على منتمه الجامعة	٤,٥٦	٠,٥٠
٦	عدم الدخول في اعمال تؤثر سلباً على استقلالية المراقب المالي	٤,٤٨	٠,٥١
٧	الحفاظ على سرية المعلومات التي يطلع عليها	٢,٨٩	١,٣١
٨	اناسة العلاقات الانسانية الطيبة والاتصال الفعال بافراد الجامعة	٢,٨٥	١,٣٠
	الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري العام	٤,٤٧	٠,٨٠

يتضح من خلال النتائج النهائية الواردة في الجدول اعلاه، ان هنالك ارتفاع كبير في الوسط الحسابي الموزون العام المتعلق بمدى الالتزام باخلاقيات المهنة، اذ بلغ (٤,٣٧) وبانحراف معياري (٠,٨٠). اذ نجد ان الوسط الحسابي الموزون العام اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣)، وهذا يعني ان الفقرات الواردة ضمن محور الالتزام باخلاقيات المهنة كانت واضحة بالنسبة للمبحوثين بدرجة كبيرة جداً وفقاً لوجهة نظرهم بهذا الشأن وتبريرهم على ذلك هو انهم على دراية تامة بما ورد ضمن اخلاقيات المهنة وملتزمون بها. وهذا بطبيعة الحال انعكس على النتائج التي جاءت ضمن هذا المحور، فقد

حصلت جميع فقرات هذا المحور على اوساط حسابية موزونة اكبر من الوسط الفرضي.

المحور الرابع : عرض النتائج المتعلقة بقدرة المراقب المالي في التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات.

يشير الجدول رقم (٥) الى التحليل الاحصائي للاستجابات المبحوثين المتعلقة بمدى قدرتهم في التحقق من الالتزام بالقوانين والتعليمات. اذ يتضمن الجدول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية.

### جدول رقم (٥)

يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حول مدى قدرتهم في التحقق من الالتزام بالقوانين والتعليمات.

ت	الفقرات	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري
١	الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة	٤,٤٤	٠,٥
٢	الالتزام بالخطط والسياسات الموضوعية	٤,٥٦	٠,٥١
	الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري العام	٤,٥	١,٥١

يتضح من خلال النتائج النهائية الواردة في الجدول اعلاه، ان هنالك ارتفاع كبير في الوسط الحسابي الموزون العام المتعلق بمدى قدرة المبحوثين في التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات، اذ بلغ الوسط الحسابي الموزون العام (٤,٥) وبانحراف معياري (٠,٥١). اذ نجد ان الوسط الحسابي الموزون العام اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣)، وهذا يعني وضوح الفقرات الواردة ضمن هذا المحور بالنسبة للمبحوثين بدرجة كبيرة جداً وذلك من وجهة نظرهم، بحيث ان النتائج التي جاءت ضمن هذا المحور تدل بان المبحوثين يتمتعون بالقدرة العالية التي تجعلهم من ان يتحققوا من

مدى التزام كل من تشرف عليه وحدات الرقابة المالية في المؤسسة التعليمية بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، ولكن هذا لا يعني بان مهام المبحوثين هو تصيد الاخطاء التي تحدث في الاقسام الاخرى. ناهيك عن قوة التنسيق بين وحدات الرقابة المالية والوحدات الاخرى.

#### المحور الخامس : عرض النتائج المتعلقة بعمليات المراجعة

يشير الجدول رقم (٦) الى التحليل الاحصائي لاستجابات المبحوثين المتعلقة بعمليات المراجعة. اذ يتضمن الجدول على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية.

#### جدول رقم (٦)

يوضح الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين المتعلقة بعمليات المراجعة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري
١	هل ان المعلومات المالية اعدت وفق المبادئ المنصوص عليها	٤,٣٧	٠,٣٨
٢	مدى تكامل المعلومات المالية	٤,٤٨	٠,٥٦
٣	مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية	٣,٧٨	١,٣٤
	الوسط الحسابي الموزون والانحراف المعياري العام	٤,٢٦	٠,٩١

يتضح من خلال النتائج النهائية الواردة في الجدول اعلاه، ان هنالك ارتفاعاً كبيراً في الوسط الحسابي الموزون العام المتعلق بعمليات المراجعة، اذ بلغ (٤,٢٦) وهو اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣)، وبانحراف معياري (٠,٩١). وهذا يعني وضوح الفقرات الواردة ضمن هذا المحور بالنسبة للمبحوثين بدرجة عالية جداً وذلك من وجهة نظرهم. وقد يعزى وضوح رؤية المبحوثين لذلك لسبب رئيسي وهو انهم يفهمون جيداً عملهم ضمن هذا النطاق لكونهم مؤهلين تأهيلاً محاسبياً سواء على الصعيد النظري ام

الممارسة المهنية، لذلك فان نتائج هذا المحور جاءت باوساط حسابية موزونة مرتفعة تعكس قدرة المبحوثين من اجراء عملية المراجعة للمعلومات المالية وهل انها اعدت وفق المبادئ المنصوص عليها، فضلا عن قدرتهم في التأكد من مدى امكانية الاعتماد على هذه المعلومات.

## رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

### ١- الاستنتاجات

أ- ان الرقابة في مؤسسات التعليم العالي تتسم بالكفاءة العالية لانها رقابة وقائية ومانعة لحدوث الانحرافات.

ب- ان اكثر العاملين في وحدات الرقابة المالية يمتسازون بالخبرة الفنية العالية في هذا المجال فضلا عن انهم مؤهلون تأهيلاً اكاديمياً وعملياً.

ج- ليس هنالك مشكلة كبيرة بخصوص عدد الافراد العاملين في وحدات الرقابة المالية في مؤسسات التعليم العالي بقدر ما تعاني منه جامعة اهل البيت من حيث اقتصرها على موظف واحد يشغل منصب مراقب مالي في الجامعة.

د- هناك التزام تام من قبل العاملين في وحدات الرقابة المالية باخلاقيات المهنة وما فرضته عليهم هذه المهنة من قيود تجعلهم مسؤولين امام القانون عن كل ما هو خارج عن اخلاقيات المهنة والتي وردت ضمن فقرات المحور الثالث من البحث.

هـ- هناك قدرة من قبل العاملين في وحدات الرقابة المالية في التحقق من مدى التزام الوحدات التنظيمية للمؤسسة التعليمية بالانظمة والقوانين والتعليمات النافذة.

## ٢- التوصيات

بالرغم من ان نتائج التحليل التي توصل اليها الباحثان تتفق في جوهرها على الكفاءة العالية للعاملين في وحدات الرقابة المالية في مؤسسات التعليم العالي فضلا عن المميزات الاخرى التي توضحها نتائج البحث، فان الباحثين يضعان عدد من التوصيات المهمة التي تهدف الى تعزيز عملية تطوير عمل وحدات الرقابة المالية في هذه المؤسسات وكالاتي:

أ- عقد الدورات التدريبية للموظفين الجدد عند بداية التحاقهم بالوظيفة الرقابية وجعلهم تحت اشراف موظف ذي خبرة وكفاءة مشهودة في هذا المجال.

ب- زيادة عقد الندوات واللقاءات مع الكادر الرقابي في المؤسسة الجامعية والتذكير دائماً بدورهم في نجاح الادارات الاخرى على اداء اعمالها.

ج- لزيادة متانة علاقة المراقب المالي بزملائه من غير المراقبين، يقترح الباحثان ضرورة قيام الادارة العليا بعقد الندوات واللقاءات مع الادارات الاخرى، والتي تؤكد مدى اهمية عمل وحدات الرقابة المالية، فضلا عن انهم العين الساهرة على مصلحة المؤسسة التعليمية وان عملهم يتمتع بالاستقلالية الكاملة عن هذه الادارات.

د- ضرورة قيام جامعة اهل البيت بتوفير كادر رقابي كفوء يسد حالة النقص الحاصل فيها، مع ضرورة فصل الاعمال المجاسبية عن الاعمال الرقابية.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة كربلاء

استبانة

كلية الادارة والاقتصاد

Questionnaire

قسم ادارة الاعمال

حضرة الاستاذ الكريم

تحية وتقدير.....

يرجى التفضل بالتعاون معنا للأجابة على الاسئلة الواردة أدناه ، علما ان الباحثان سيكونان متواجدين اثناء مليء الاستمارة للأجابة عن استفساراتكم. علما انها لأغراض البحث العلمي، مع فائق الاحترام.

الباحث

م.م. صلاح مهدي جواد

الباحث

أ.د. حاكم محسن محمد

يرجى وضع علامة ( ) مع ما يتفق وأحد الأختيارات التي تراها مناسبة لأجابتك:

اولاً- المعلومات العامة:-

١- الجنس: ذكر  انثى

٢- الحالة الاجتماعية : متزوج  اعزب  اخرى

٣- التحصيل الدراسي : ابتدائية  متوسطة  ثانوية  دبلوم فني  بكالوريوس  ماجستير  دكتوراه

٤- مدة الخبرة في العمل الجامعي : (١-٥) سنة

(٦-١٠) سنة

(١١-١٥) سنة

(١٦-٢٠) سنة

(٢١-٢٥) سنة

(٢٦-٣٠) سنة

(٣١) سنة فأكثر

٤- الجامعة التي تعمل بها: كربلاء  الكوفة  بابل

القادسية  اهل البيت



٥- عدد الوحدات التدريبية التي التحقت بها:

أكثر	٥	٤	٣	٢	١		
------	---	---	---	---	---	--	--

ثانياً: اسئلة المقياس

اتفق تماماً اتفق غير متأكد لا اتفق لا اتفق إطلاقاً

المحور الاول: طبيعة الرقابة في المؤسسات الجامعية :

- ١- الرقابة فئسي مؤسستنا الجامعية تعتمد على الملاحظات الشخصية.
- ٢- الرقابة في مؤسستنا تعتمد على الصدفة.
- ٣- الرقابة في مؤسستنا لاحقة لكشف الانحرافات.

اتفق تماماً اتفق غير متأكد لا اتفق لا اتفق إطلاقاً

- ٤- تركز الرقابة في مؤسستنا على التسبب والاهمال في الواجبات الرسمية.
- ٥- تركز الرقابة في مؤسستنا على كمية الانجاز.
- ٦- تركز الرقابة في مؤسستنا على الهدر في الطاقات والمصادر والاموال.
- ٧- الرقابة في مؤسستنا تركز على المستندات والسجلات.
- ٨- يقوم نظام الرقابة بمقارنة ما تم تنفيذه من قبل العاملين بما هو مخطط له.
- ٩- تركز الرقابة على جودة (اتقان) الانجاز.
- ١٠- تمتلك ادارة المؤسسة نظام رقابي يتم بالكفاءة العالمية.
- ١١- تركز الرقابة على اجراءات وقائية مانعة لحدوث خلل او انحراف ما.
- ١٢- الرقابة في مؤسستنا رقابة دائمة ومستمرة.
- ١٣- يتبع نظام الرقابة وسائل موضوعية ومتنوعة.
- ١٤- تهدف عملية الرقابة الى تطوير كفاءة اداء العاملين.

اتفق تماماً اتفق غير متأكد لا اتفق لا اتفق إطلاقاً

١٥- تهدف عملية الرقابة الى البحت عن الخطأ من أجل معالجته

المحور الثاني – يتوفر لدى العاملين في وحدة الرقابة المالية لجامعتنا:

- ١- التاهيل العلمي المناسب لاداء عملياتهم الرقابية.
- ٢- الخبرة الفنية لاداء عمليات الرقابة المالية.
- ٣- القدرة في اصدار الاحكام بشكل موضوعي.
- ٤- المكانة التنظيمية التي تسمح له بتحمل المسؤوليات وانجاز الاعمال المناط به بحرية كافية.
- ٥- الاشراف الكافي على تنفيذ المهام المطلوبة.

المحور الثالث – من حيث التزام العاملين في وحدة الرقابة المالية لجامعتنا باخلاقيات المهنة وتشمل:

١ - النزاهة

٢- الأتقان في تنفيذ الاعمال

اتفق تماما   اتفق   غير متأكد   لا اتفق   لا اتفق اطلاقا

٣- الاخلاص في العمل

٤- تجنب الامور غير القانونية التي تخص العمل.

٥- عدم الدخول في اعمال تؤثر سلبا على منفعة الجامعة.

٦- عدم الدخول في اعمال تؤثر سلبا على استقلالية المراقب المالي.

٧- الحفاظ على سرية المعلومات التي يطلع عليها

٨- اقامة العلاقات الإنسانية الطيبة والاتصال الفعال بافراد الجامعة.

المحور الرابع – من حيث قدرة المراقب المالي في التحقق من مدى الالتزام بالانظمة والخطط... وتشمل:

الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة .

الالتزام بالخطط والسياسات الموضوعية.

اتفق تماما   اتفق   غير متأكد   لا اتفق   لا اتفق اطلاقا

المحور الخامس: من حيث عمليات المراجعة، يقوم المراقب المالي بمراجعة:

١- هل ان المعلومات المالية اعدت وفق المبادئ المنصوص عليها.

٢- مدى تكامل المعلومات المالية.

٣ - مدى امكانية الاعتماد على المعلومات المالية.

مع خالص الشكر والتقدير

## المراجع

### اولاً : المراجع العربية

#### أ- الكتب

- ١- العبيدي، الدكتور ماهر موسى، الرقابة المالية، بغداد، ١٩٩١م.
- ٢- الابراهيمى، عدنان بدري، بحث واقع الرقابة الادارية في الجامعات الاردنية الحكومية، مجلة ابحاث اليرموك، عمان، العدد الاول، ٢٠٠٠م.
- ٣- عبد المجيد، سمية شاكر، الرقابة على استغلال الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٠م.

#### ب- الوثائق

- ١- المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية (انتوساي)، مجموعة وثائق المؤتمر الدولي الثاني عشر حول (رقابة الاداء)، سدنې، استراليا، ١٩٨٦.

#### ثانياً :- المراجع الاجنبية

- ١- Etton, I, "Can universities change in Higher Education" VOL. ٦, No. ١, ١٩٨٧.
- ٢- Kohler, Eric, I, "A dictionary for Accountants" ٥<sup>th</sup>, Ed. Prentice hall of India, ١٩٧٩.
- ٣- Taylor, Donald H, & Glezn, G, williom, "Auditing integrated concept and procedures", USA, ١٩٨٢.
- ٤- Wanger, T, "Introduction to Blook, the internal efficiency of education institutions", the ofen university press, ١٩٧٧.